

موريتانيا (١) مليار دولار نخلص إلى القول أن تضخيم الموازنة لم يكن مبرراً أو منطقياً لم يكن يصب في مصلحة الوطن العليا.

## الموارد وتوظيف التمويل

إن توزيع بنود الصرف في الموازنة العامة لا يعكس أي نهج تنموي مستدام، فقد تم تخصيص أكثر من ثلثها للمرتبات وأقل من الثلث لمشاريع التطوير، وحصلت الوزارات المسؤولة عن القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة والسياحة والتعليم على القليل مقارنة بالمؤسسات والهيئات الحكومية الخدمية، مما رسخ وضاعف حالة الفقر والبطالة وجعل من الموازنة عبئاً على كاهل المجتمع الفلسطيني بدلاً من أن تكون أداة

الدولي أن العجز في موازنة السلطة لعام ٢٠٠٥ وصل إلى مليار دولار. وهنا يجب التساؤل لمصلحة من كان التضخيم المتواصل لموازنة السلطة الفلسطينية دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الظروف السياسية التي نعيشها قد أوصلنا إلى هذه الحال. فليس هناك دولة ترهن ٦٠٪ من موازنتها، أي حاضرها، مستقبلها، برامجها، وجودها ومصداقيتها أمام شعبها لنوايا وتعهدات المجتمع الدولي. وبمقارنة بسيطة بين موازنة السلطة الفلسطينية وموازنة دول تكبرنا عدة مرات، من حيث المساحة، عدد السكان، حجم الموارد، الاستقرار السياسي وكذلك طبيعة برامجها تجاه شعوبها، على سبيل المثال: الأردن (٥) مليار دولار، سوريا (١٠) مليار دولار، السعودية (٧٥) مليار دولار،

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بسبب عدم رضا المجتمع الدولي عن حجم الإصلاحات التي كان على السلطة الفلسطينية القيام بها. يمكن تلخيص أهم ملامح الأزمة المورثة للحكومة القادمة فيما يلي:

## عجز في الموازنة

بلغت موازنة السلطة لعام ٢٠٠٥ ما قيمته ٢ مليار ومائتان وعشرين مليون دولار وذلك بزيادة قدرها ٢٠٪ عن موازنة ٢٠٠٤. اقترضت وزارة المالية المكلفة بإعداد موازنة السلطة أن يتم تغطية أكثر من ٦٠٪ منها من الدعم الخارجي. في حين أن ما دفعته الدول المانحة حتى نهاية عام ٢٠٠٥ لم يزد عن ٤٥٠ مليون دولار أي أقل من ٤٠٪ من توقعات وزارة المالية. وقد أكد البنك

## برنامج اقتصادي مقترح للحكومة الجديدة

التي تساهم في إفقار المجتمع الفلسطيني وحرمانه من موارده.

- خلق تعاون حقيقي بين الوزارات ذات العلاقة والقضاء على حالة التنافس والصراع فيما بينها، كذلك داخل الوزارة الواحدة. كذلك التنسيق والتعاون المبني على الثقة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- تبني سياسة التقشف فعلاً لا قولاً، بما يستوجب التقليل الكبير في بنود الصرف الترفيهي والاستهلاكي غير المنتج، اقتناء السيارات، إيجارات الوزارات، السفر للخارج، الحفلات ومراسم الاستقبال والوداع.
- تعزيز سيادة القانون والمحاسبية. لا يمكن لمجتمع أن يتطور ويحقق جزءاً مرموقاً من طموحاته إلا في ظل مجتمع تسوده سيادة القانون، تعزيز سياسة إثابة المحسن وعقاب المسيء وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- تعزيز التصدير نحو الدول العربية والإسلامية والعمل على تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية والاستفادة من التسهيلات التي منحتها بعض الدول العربية والإسلامية للمنتجات الفلسطينية.
- إلزام البنوك العاملة في فلسطين لضخ نسبة أكبر من الودائع في السوق الفلسطينية ودفعها للاستثمار في المجالات التنموية ذات التأثير بعيد المدى.
- تعزيز التكامل السلعي والخدماتي بين محافظات غزة ومحافظات الضفة الغربية بما فيها القدس بما يصب في النهاية في صالح البعد الوطني.
- تعزيز جوانب البحث والتطوير والإبداع وتطوير برامج التعليم والتدريب الفني والإداري والارتقاء بنظام التعليم في جميع مراحله. تخصيص موازنات كبيرة نسبياً لدعم التعليم العالي والتعليم التقني، ودعم التخصصات المرتبطة بحاجات السوق.
- وضع خطة متكاملة لاستغلال الأراضي المخلاة ضمن الأسس المشار إليها وبما يحفظ حق الأجيال القادمة في ثروات الوطن.
- إعادة فتح ملفات صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يدر استثمارات مملوكة للسلطة الفلسطينية تقدر بمليار ونصف المليار دولار، كذلك ملف حقول الغاز في بحر غزة، وملف شركة الكهرباء وهيئة التبغ، الخ. ■

التحديات المتوقعة تفرض على الحكومة القادمة انتهاز فلسفة عمل جديدة



تستند على العناصر التالية:

- نضج سياسي يتمثل في إعادة تعريف السلطة الوطنية الفلسطينية لنفسها بحيث تكون سلطة حاملة أمانة للمشروع الوطني الذي يكتنز طموحات الشعب نحو الحرية والاستقلال وليست ممثلة لفئة أو شريحة محدودة وقليلة العدد.
- السعي بشكل دائم ومنهجي للحصول على دعم ومؤازرة المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية والاجتماعية والنقابية.
- لقد أثبتت التجارب الحديثة ما هو ليس بحاجة إلى إثبات أيضاً، وهو أن القيادات الملتصقة بجماهيرها هي الأكثر حماية والأكثر قدرة على مواجهة التهديدات سواء الخارجية أو الداخلية. إن السياسات التي تلقى دعماً جماهيرياً تكون دائماً أكثر جدوى وأقل تكلفة.
- القيام بحملة شاملة وحقيقية لمحاربة الفساد الذي تفضى في السنوات الماضية، كذلك تفعيل القوانين الكفيلة بمنعه مستقبلاً، انتهاز شفافية عالية في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج لضمان تعظيم النتائج وتقليل التكاليف، وبما يكفل التأييد الجماهيري للسلطة وبرامجها. وهذا يشمل مكافحة شركات الاحتكار

